

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٨ ذو القعدة سنة ١٤١١ هـ، الموافق ١ حزيران سنة ١٩٩١ م. العدد ٣٧٥٩

الفهرس

الصفحة

٨٦٠	نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ نظم معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الزمام
٨٦١	قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٥ لسنة ١٩٩١ - الممولات الحورية
٨٦٣	تعليمات تنظيم أعمال مكاتب السياحة والسفر
٨٦٥	المنطق الحرة
٨٦٦	الشركات المعفاة من رخص التصدير
٨٦٧	التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج رقم ١ لسنة ١٩٩١
٨٧٢	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتسليم القوانين

مديرية المطابع العسكرية

## نخس المحسن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩١-٥-٤  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٨ - لسنة ١٩٩١  
نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة لسنة ١٩٩١ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ١- من المادة ٤ من النظام الأصلي بضافة ( مديرية البيطرة ) برقم ٣ اليها وإعادة ترقيم البنود من ٢-١١ الواردة فيها لتصبح من ٤-١٢ على التوالي .

### الحسين بن طلال

١٩٩١-٥-٤ م .

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير الصحة بالوكالة د. محمد مفسوب الزين	وزير الخارجية ظاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مهر بشتوان
وزير التعليم العالي د. سعيد اللؤلؤ	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التوطين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المعملة والاسكان عبدالرؤوف الروابده
وزير العمل عبد الكريم الدققي	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالقاسم جبو	وزير الصناعة والتجارة د. زياد فريز	وزير الاملاية باسل جردانه
وزير التخطيط د. خالد أمين عبدالله	وزير الثقافة والشباب د. خالد التركسي	وزير الطفه والشروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير السياحة والاثار المهندس داود خلف
وزير النقل والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المسجل د. ماجد خليفه	وزير التربية والتعليم د. عبد الله المكايه	وزير التنمية الاجتماعية يوسف العظم
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية د. ابراهيم زيد الكيلاني	وزير الزراعة المهندس محمد الملاونه	وزير المياه والري سعد هليل السورور	

### قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٥ لسنة ١٩٩١ المحولات المحورية

عملا بالصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة (٥) من تعليمات الادارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبعد الاطلاع على توصيات اللجنة المشقة والاقتصادية والادارية والنظامية المتخذة لتسيير جلساتها المتعددة بتاريخ ١٩٩١-٥-٤ ، نقرر ما يلي :

أولاً : يوقف العمل بالمواد ٦٥٠، ٦٥٣ من نظام الإبعاد التسوي والاوزان الاجمالية وموة المحرك للمركبات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٥ من نظام بـسـل خدمات المرور على الطرق رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ اعتباراً من تاريخ ١-٦-١٩٩١ ولغاية ٣١-١٢-١٩٩٣م .

ثانياً : الـوزان الصافية والـاجمالية :

أ - يكون الحد الأدنى للـوزان الصافية والـاجمالية لجميع أنواع الشاحنات بما فيها الصهاريج على النحو التالي :-

نوع الشاحنة	الوزن الصافي	الوزن الاجمالي
١ - شاحنة ونصف مقطورة ٦ محاور	٥٤	٧٦
٢ - شاحنة ونصف مقطورة الرأس بحورين وللصندوق ثلاثة محاور	٤٥	٦٦
٣ - شاحنة ونصف مقطورة بخمسة محاور	٤٥	٦٥
٤ - شاحنة ونصف مقطورة بأربعة محاور	٣٧	٥٥
٥ - شاحنة ونصف مقطورة بثلاثة محاور	٢١	٣٥
٦ - شاحنة ونصف مقطورة بخمسة محاور « دنجل غير عـسـل »	٤٢	٦٣
٧ - شاحنة بثلاثة محاور ومقطورة بثلاثة محاور	٥٤	٧٤
٨ - شاحنة بحورين ومقطورة بحورين	٣٥	٥١
٩ - شاحنة بثلاثة محاور	٢٨	٤٠
١٠ - شاحنة بحورين	١٧	٢٧

ب - تحفض الزيادة في الـوزان الصافية والـاجمالية الواردة في بند ١-١٢ أعلاه مما هو مقرر في النظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ على النحو التالي :

- بنسبة ٢٥٪ خمسة وعشرون بالمئة اعتباراً من تاريخ ١-١-١٩٩٢ .
- بنسبة ٥٠٪ خمسون بالمئة اعتباراً من تاريخ ١-٩-١٩٩٢ م .
- بنسبة ٧٥٪ خمسة وسبعون بالمئة اعتباراً من تاريخ ١-٥-١٩٩٣ .
- بحيث تعود الـوزان الاجمالية الى ما نص عليه النظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ اعتباراً من تاريخ ١-١-١٩٩٤ م .

ج - تبـنـع الشاحنات والصهاريج الخـالـفـة للـاحـكام النـصـوص عليها في البندين ١-٢ أعلاه من السير على طرق المملكة ومن الدخول اليها اعتباراً من تاريخ ١-٦-١٩٩١ ولغاية ٣١-١٢-١٩٩٣ .



## ثالثا : المخالفات والغرامسات :

١ - تكون الجهات المتمدة بتنفيذ عقود النقل داخل المملكة او من داخلها الى خارجها وبالعكس او عبرها بالترانزيت مسؤولة بمقتضى عن التقيد بالاحكام المنصوص عليها في هذا القرار ويكون ملك الشاحنة او الصهريج او سائقها مسؤولا بالتكفل والتضامن مع الجهة المتمدة عن المخلفة ودفع الغرامة .

ب - تستوفى غرامة مقدارها ٢٥ ديناران ونصف عن كل طن تحمله الشاحنة او الصهريج زيادة عن الحمولة الاجمالية المقررة في النظم رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ اعتبارا من تاريخ ١-٦-١٩٩١ ولغاية ١٢-١٢-١٩٩٢ وتستوفى هذه الغرامة مرة واحدة عن كل رحلة تقوم بها الشاحنة او الصهريج وفقا للتعليمات التي يصدرها وزير المالية - الجمارك بهذا الخصوص .

رابعا : تعديل الفقرة ٥ من (اولا) من قرار اللجنة رقم ٨٨-٤ تاريخ ٥-٤-١٩٨٨ ، لتصبح على النحو التالي :

- تمنع الشاحنات والصهريجات المخلفة للاحكام المنصوص عليها في النظم رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ من السير على طرق المملكة اعتبارا من تاريخ ١-١-١٩٩٤ م .

خامسا : تقوم لجنة فنية من وزارة الداخلية ، وزارة المالية - الجمارك ، وزارة الاشغال العامة والاسكان ووزارة النقل والاتصالات بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار .

سادسا : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١-٦-١٩٩١ .

وزير المالية	وزير المناحة
رئيس اللجنة	والتجارة
باسل جردانه	د. زياد فريز
وزير النقل	محافظ البنك المركزي
والاتصالات	الاردني
جمال الصرايرة	د. محمد سعيد القابلسي

مصدق /

رئيس الوزراء  
مضر بدران

تعليمات تنظيم اعمال مكاتب السياحة والسفر  
صادرة عن وزارة السياحة استنادا للمادة ٨ والمادة ٢٠ من نظام مكاتب السياحة والسفر رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات تنظيم اعمال مكاتب السياحة والسفر ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما اوردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في النظم الاصلي :

الوزارة	:	وزارة السياحة والاثار
الوزير	:	وزير السياحة والاثار
الامين	:	امين عام وزارة السياحة
اللجنة	:	لجنة السياحة
المكتب	:	مكتب السياحة او السفر

المادة ٣ - تعنى عبارة الاتصالات الوافية المنصوص عليها في المادة ٨ من النظم الاصلي لغيات تنظيم هذه المهنة الاهور التالية :

١ - طلب الترخيص ان يحمل الجنسية الاردنية وان يكون حسن السيرة والسلوك وان يقدم شهادة عدم محكومية من الجهات المختصة .

٢ - تحديد الموقع الموزع الموزع استغلاله ومدى ملائمته لممارسة المهنة واوصافه مع تقديم سند الملكية او عقد الايجار بصورة اصولية .

٣ - بيان حجم رأس المال المسجل ويراعى ان لا يقل عن خمسة وعشرين الف دينار اردني .

٤ - تحديد نوع النشاط السياحي المطلوب برأولته - سياحة او سفر - .

٥ - مسحة المكتب : ان لا تقل عن ٢٤٠ م٢ .

٦ - تقديم النظم الداخلي وبيان خبرة المدير المسؤول في حالة الشركات التعليلية .

٧ - الخبرة العملية والمؤهلات العلمية للمدير المسؤول .

٨ - ان يكون طالب الترخيص او احد طلابي الترخيص هو المدير المسؤول للمكتب وان تتوفر لديه خبرة في مجال السياحة او في الدوائر التجارية - حجز وبيع - في شركات الطيران العاملة حسب الاتي :

أ - ثلاث سنوات خبرة - اذا كان يحمل الشهادة الجامعية .  
ب - خمس سنوات خبرة - اذا كان قد اجتاز الامتحان الشامل في الكليات المتوسطة .

ج - سبع سنوات خبرة - اذا كان حاملا على الثانوية العامة .  
د - أكثر من عشر سنوات خبرة - اذا كان تحصيله العلمي دون الثانوية العامة .  
وان تكون جميع هذه الوثائق مصدقة من الجهات الرسمية والمعنية .

٩ - لطلب الترخيص الانتساب والاشتراك في هيئة تنظيم السياحة الاردنية في حالة مزاولته المهنة كمكتب للسياحة .

المادة ٤ - تعتبر موافقة لجنة السياحة موافقة نهائية سارية المفعول لمدة ثلاثة اشهر ولا تمنح رخصة المزاولة الا بعد التأكد من استيفاء المتطلبات الواردة في النظم وهذه التعليمات .

المادة ٥ - يحدد في الرخصة الصادرة عن الوزارة نوع نشاط المكتب المرخص - سياحة أو سفر - ويشترط لمنح رخصة المكتب الامور التالية :-

أ - تمنح الرخصة لمكتب السياحة في السنة الاولى من الترخيص اذا ما اقتضت لجنة السياحة بان المدير المسؤول للمكتب يمتلك القدرة والكفاءة على القيام بالاعمال السياحية .  
ب - لا تجدد رخصة المكتب كمكتب سياحة الا اذا قام باستقدام سياح قضوا في الاردن ما لا يقل عن الف ليلة سياحية في العام .

المادة ٦ - يشترط عند ترخيص مكتب السياحة او السفر توفر ما يلي :-  
أ - ان يكون مقر المكتب مستقلا وذا مظهر لائق من داخله وخارجه ومنسجا لممارسة المهنة وان تعلق على مدخله لافتة مكتوبة باللغتين العربية والانكليزية .  
ب - ان يتوفر فيه دورة مياه خاصة ووسائل السلامة العلية .  
ج - ان يحتفظ بتيود وسجلات ومطبوعات واختام مروسة باسم المكتب وعنوانه .  
د - ان يعمل في مكتب السياحة أربعة موظفين اردنيين وفي مكتب السفر ثلاثة موظفين اردنيين كحد أدنى .

المادة ٧ - يراعى في منح الترخيص لفتح فروع جديدة لكافة المكتب الرئيسي وحجم عمله ويمكن مزاولة المهنة للمكتب الفرعي ولا يجوز منح رخصة لاكثر من فرع واحد الا في حالة كون المكتب وكلاهما لحدى شركات الطيران او شركات البواخر وان يدعم ذلك بالاوراق الثبوتية اللازمة مصدقة من الجهات المعنية .

المادة ٨ - يلتزم مكتب السياحة التي تقوم بتنظيم رحلات سياحية للخارج بتقديم كفالة بنكية بقيمة عشرة الاف دينار اردني لتأمين وضمان الاضرار الناتجة من الاخلال بشروط الرحلة السياحية ويسري على هذه الكفالة ما يسري على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٨ من النظام الاصلي .

المادة ٩ - يحظر على مكاتب السفر القيام بما يلي :-  
أ - تنظيم رحلات سياحية جماعية في الداخل او الخارج وبحق لها بيع هذه الرحلات من خلال مكاتب السياحة المنظمة .  
ب - بيع تذاكر وسائط النقل البري وينحصر عملها بالتفسير بحرا وجوا للاختصاصات المنصوص عليها في النظام .

المادة ١٠ - تحدد الوزارة الحوافز التي تراها مناسبة لمكتب السياحة التي تنظم الرحلات السياحية الاقليمية والدولية الواسعة .

المادة ١١ - يجوز لمكتب السياحة ومكتب السفر التوسط لتأمين تذاكر وسائط النقل البري مقابل تسليم تذاكر مقابل فقط .

المادة ١٢ - في حالة عدم وجود مدير مسؤول تتوفر فيه الشروط المطلوبة يوقف ترخيص المكتب لحين قيام المكتب بتوفير ذلك .

المادة ١٣ - كل من يخالف احكام هذه التعليمات يعاقب معاقبة بحكم قانون السياحة رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ .

المادة ١٤ - تلغى هذه التعليمات كافة التعليمات المتعلقة بتنظيم اعمال مكاتب السياحة والسفر التي صدرت قبل تاريخ العمل بهذه التعليمات .

## المناطق الحرة

تمن مؤسسة المناطق الحرة ان مجلس الوزراء، قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٨-١٩٩٠، بالاستناد للمادة ٤-أ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ والمادة ٢ من نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على اعلان المساحة المستأجرة لغايات شركة - سلفوكيم هولندا بي. في - والبالغة ١٧ دونما والواقعة على الساحل الجنوبي لمدينة العقبة منطقة حرة خاصة وتطبيق احكام المادة ١١ من تعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٢ عليها .

وزير المالية - رئيس مجلس الادارة  
باسم جردائه

عملا باحكام المادة ٤-أ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ والمادة ٢ من نظام استثمارها رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٩١ الموافقة على تسجيل قطعة الارض رقم ١ مؤقتة البالغة مساحتها ٣٥٠٠ دونما من اراضي موقع الشيدية غير المسوحة التابعة لحافظة معان باسم خزينة المملكة الاردنية الهاشمية وتخصيمها لاغراض وزارة المالية - مؤسسة المناطق الحرة لاستثمارها بمنطقة حرة .  
وبناء عليه فقد قرر مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة بالاستناد لما ذكر اعلاه - انشاء وعلان - المساحة المذكورة منطقة حرة لغايات مؤسسة المناطق الحرة .

وزير المالية - المناطق الحرة  
باسم جردائه



## الشركات المعفاة من رخص التصدير

استنادا للصلاحيات المخولة الي ومراعاة لاحكام المادة ٤ الفترة مـ من نظم التصدير رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته لغاية ٦-١٩٨٤ .

قررت اعفاء الشركات التالية الدرجة بالكشف المرفق من منحها رخص تصدير عند تصدير منتجاتها خارج المملكة اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية شريطة ان تقوم هذه الشركات بتقديم كشوفات شهرية بمسلماتها الى وزارة الصناعة والتجارة .

## وزير الصناعة والتجارة

د. زياد فريز

- ١ - الشركة الصناعية التجارية للتبغ ج م . خ م . م .
- ٢ - شركة الكربون الاردنية .
- ٣ - شركة دهقك سليبس .
- ٤ - شركة الصناعات الخفيفة .
- ٥ - مصنع الراديو الفضائي .
- ٦ - شركة المصنوعات النولاذية الاردنية م . م .
- ٧ - الشركة الاردنية للبامرة والكيماويات المتوسطة .
- ٨ - الشركة العربية لصناعة انابيب الري .
- ٩ - شركة الصناعات البلاستيكية الفنية م . م .
- ١٠ - شركة بيس للري المساهمة .
- ١١ - الشركة الاردنية لصناعة راديوترات التدفئة .
- ١٢ - شركة الصناعات المعدنية .
- ١٣ - شركة ابلن لصناعة السكب .
- ١٤ - شركة رم للصناعات المعدنية .
- ١٥ - الشركة الاهلية للصناعات المعدنية .
- ١٦ - الشركة المتحدة لصناعة الادوية البيطرية .
- ١٧ - شركة الادوية البيطرية والزراعية - ملكو .
- ١٨ - شركة الصناعات الدوائية البيطرية م ايكو .
- ١٩ - الشركة الاردنية لصناعة الادوية البيطرية .
- ٢٠ - شركة معمل النسر للتطعيم .
- ٢١ - شركة معمل الزميط للتطعيم .
- ٢٢ - شركة سميد ابو جابر .
- ٢٣ - الشركة العاليية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية .

## تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٩١

## التعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج

صادرة عن مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بمقتضى المادة ٤٢ من نظام الاوقاف

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩١ المعدلة بموجب المرسوم رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات : التعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج لسنة ١٩٩١ ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمباريات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة :	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الوزير :	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
المجلس :	مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الامين العام :	الامين العام للوزارة
اللجنة :	لجنة شؤون الحج
البعثة :	بعثة الحج التي توفد للإشراف على شؤون الحج في النيجار المقدسة .
رئيس البعثات :	هو من يتم تعيينه رئيسا لبعثات الحج بقرار من مجلس الوزراء .
رئيس البعثة :	هو من يتم تعيينه رئيسا لبعثة العمل الادارية او الطبية او الاعلامية .
المدير :	هو مدير اي مديرية في المركز او الميدان وفقا للبيكل التنظيمي للوزارة .
موسم الحج :	هو الفترة الزمنية التي يستوعبها عمل اللجنة .

المادة ٣ - يتم اختيار افراد البعثة من موظفي الوزارة ويشترط توافر الشروط العلية التالية في كل واحد منهم :  
 أ - ان يكون موظفا في ملاك هذه الوزارة ومضى على عمله فيها سنتان حتى الاول من شوال ويستثنى من ذلك الاعضاء وموظفو مديرية الحج والخدمات .

ب - ان لا يكون قد اوقعت بحقه عقوبة حسم من الراتب لمدة سبعة ايام فما فوق مجتمعة او متفرقة او عقوبة اشد خلال عام حتى ١ شوال من سنة الاختيار .

ج - ان يكون قادرا على اداء مهمته من الناحية الجسدية والصحية .

د - ان لا يكون قد صدر بحقه قرار حرمان من الذهب لمسي البعثة .

هـ - ان لا يكون قد خرج مع البعثة لمسي العاملين المشفيين .

المادة ٤ - تتألف البعثة من الفئات التالية : -

أ - الاعضاء : يشترط في عضو البعثة بالاضافة الى الشروط الواردة في المادة ٣ ان يكون بوظيفة مساعد للامين العام او بوظيفة مدير او مستشار او ما يعادلها او ان لا تقل درجته عن الثالثة .

ب - المساعدون : ويشترط في المساعد بالاضافة الى الشروط الواردة في المادة ٣ ان يشغل وظيفة ادارية او فنية ويجوز تكليف المساعد الذي يحمل مؤهلا شريفا بلرصاد الحاج بالاضافة الى عمله الذي يكلف به في الموسم .

ج - المرشدون : يشترط في المرشد بالاضافة الى الشروط الواردة في المادة ٣ ان يحمل الشهادة الجماعية الاولى فما فوق في الشريعة الاسلامية او دبلوم كلية العلوم الاسلامية او شهادة مركز تاهيل الوماط والاثمة او اتمام ثابت الاهلية لدى لجنة توجيه الجهات ويجوز تكليف المرشد باممال ادارية بالاضافة الى مهمة الارشاد .

د - الخدمات : وتشمل السواقين والطهاة والمراسلين والخدم والعمل والحراس واي وظائف مماثلة ويشترط تعيين مخرج من موظفي الخدمات الشروط الواردة في المادة ٣ ويستثنى السواقون من الشرط الخامس منها بحيث يرأس عند اختيارهم اللجنة وطبعمة العمل .

المادة ٥ - يحدد افراد البعثة الادارية على النحو التالي :-

- ١ - عضو لكل ٨٠٠ - ١٠٠٠ حاج .
- ب - مساعد او مرشد لكل ٨٠ - ١٠٠ حاج .
- ج - موظفو الخدمات حسب الحاجة .

المادة ٦ - مع مراعاة العدالة والخبرة والكتابة يتم تشكيل البعثة على النحو التالي :

- ١ - تنسب اللجنة للوزير اسماؤه اعضاء البعثة من موظفي الوزارة الذين تنطبق عليهم الشروط المبينة في هذه التعليمات لاستصدار موافقة مجلس الوزراء عليها .
- ب - تنسب اللجنة للوزير اسماؤه المساعدين والمرشدين وموظفي الخدمات الذين تنطبق عليهم الشروط المبينة في هذه التعليمات من موظفي الوزارة للموافقة عليه .
- ج - للوزير بناء على تنسيب اللجنة اي مساعدا اي موظف مع البعثة من لا تنطبق عليهم الشروط المبينة في هذه التعليمات اذا كان خروجه مع البعثة ضروريا .

المادة ٧ - يتم تشكيل لجان مدن الحجاج والاستراحت ومراكز الحدود وتكليف الموظفين بالعمل في موسم الحج اثنى عشر شهرا مستمرا .

الامين العام بناء على تنسيب مدير الحج ويراعى في اختيارهم الكتابة والخبرة والعدالة والحاجة .

المادة ٨ - ١ - في حالة تنصرف احد العاملين في موسم الحج في مسؤوليته داخل المملكة او خارجها توقع بحقه العقوبات التالية مجتمعة او منفردة .

- ١ - الحرمان من الذهاب مع البعثة او العمل في المراكز واعمال الحج لموسم واحد او اكثر .
- ٢ - الحرمان من جزء من المكافأة المستحقة .
- ب - يتم فرض اي من العقوبات في البندين ١ و ٢ من الفقرة ١ - من هذه المادة بقرار من الوزير بناء على تنسيب من رئيس البعثة او اللجنة او المركز .
- ج - لرئيس بعثات الحج فرض اي من العقوبات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من الفقرة ١ - من هذه المادة .
- د - لرئيس البعثة او اللجنة او المركز فرض العقوبة المنصوص عليها في البند ٢ من الفقرة ١ - من هذه المادة على ان لا تتجاوز مكافأة ليلتين .
- هـ - للوزير او الامين العام ايقاع احدي العقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية بالاضافة للعقوبات السالبة .

المادة ٩ - يراعى عند اختيار اللجان الموسعة للتخفيف للحج ما يلي :-

- ١ - الشروط الواجب توافرها في كل عضو من اعضاء اللجان الموسعة :-
- ١ - ان يكون من موظفي الوزارة .
- ٢ - ان لا تقل خدمته في ملاك الوزارة عن خمس سنوات .
- ٣ - ان تكون لديه الكتابة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية للقيام بالمهمة المطلوبة .
- ٤ - ان لا يكون قد خرج في مثل هذه المهمة في اخر سنتين سلفتين .
- ب - يشترط في كل لجنة موسعة مشاركة موظف مسؤول من مديرية الحج .
- ج - يجوز استثناء اي من موظفي الوزارة من بعض الشروط الواردة في الفقرة ١ - من هذه المادة على ان يكون خروجه في هذه المهمة ضروريا وذلك بقرار من الوزير .

المادة ١٠ - ١ - تنسب اللجنة العدد اللازم من موظفي الوزارة لكل مهمة مع مراعاة حجم العمل وطبيعته .

ب - تنسب اللجنة الى الوزير اسماؤه اعضاء كل لجنة موسعة من موظفي الوزارة الذين تتوافر فيهم الشروط السالبة مع مراعاة العدالة والاولوية والكتابة عند الاختيار .

ج - يصدر الوزير قرارا بتشكيل اللجان الموسعة ويحدد فيه رئيسها والواجبات المنوطة بها .

المادة ١١ - ١ - يصرف لكل عضو من اعضاء اللجان الموسعة مكافأة لقاء المهمة التي توكل اليه خارج المملكة بنسبة ٦٠٪ من علاوات السفر التي يستحقها عن كل ليلة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او اي نظام يحل محله .

ب - يعامل رئيس اللجنة الموسعة المعاملة رئيس الوفد وفق ما يندرج عليه نظام الانتقال والسفر المعمول به لفئات اخصاب المكافأة التي يستحقها بموجب البند ١ - السابق .

ج - لا يتجاوز الحد الاعلى لليالي التي تقضيها اللجنة الموسعة خارج المملكة عن اربع عشرة ليلة .

د - يحدد الوزير المدة التي يراها كافية لانجاز المهام المطلوبة من اللجنة الموسعة ضمن الحد الاعلى الوارد في الفقرة ١ - السابقة .

المادة ١٢ - ١ - يصرف لكل واحد من اعضاء البعثة المنصوص عليهم في الفقرة ١ - من المادة ٤ من هذه التعليمات مكافأة تعادل ٥٠٪ من علاوات السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او اي نظام يحل محله .

ب - يصرف لكل واحد من المساعدين والمرشدين وافراد الخدمات المنصوص عليهم في الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٤ من هذه التعليمات مكافأة تعادل ٤٥٪ من علاوات السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او اي نظام يحل محله .

ج - يعامل رئيس البعثة المعاملة رئيس وفد لفئات احتساب المكافأة التي يستحقها حسب الفقرة ١ - السابقة .

د - يكون الحد الاعلى لليالي التي يتقاضى عنها افراد البعثة المكافأة الواردة في هذه التعليمات ٢٥ ليلة على اختلاف منته .

المادة ١٣ - يعامل رئيس وافراد البعثتين الطبية والاعلامية التي يقرر مجلس الوزراء ايفادهم لخدمة الحجاج معاملة رئيس وافراد البعثة الادارية من حيث المكافآت وذلك في حالة عدم صرف اي مكافاه او علاوة سفر لهم من اي جهة اخرى .

المادة ١٤ - ١ - يصرف لكل عضو من اعضاء مجلس الاوقاف مكافأة قدرها ٣٠٠ دينار عن كل موسم حج .

ب - يصرف لرئيس واعضاء ومقر لجنة الحج مكافأة قدرها سبعة دنانير عن كل جلسة يحضرها على ان لا يتجاوز مجموع المكافأة لموسم الحج الواحد عن ٥٠٠ دينار تحسب من تاريخ تشكيلها .

المادة ١٥ - يصرف للموظف المكافأة للموسم الحج بموجب كتاب رسمي عن عمله الاضافي خارج اوقات الدوام الرسمي مكافأة عن كل ساعة حسب ما هو مبين اثناءه على ان لا تزيد ساعات العمل الاضافي التي تعطى عنها المكافأة في اليوم الواحد عن ثماني ساعات باستثناء ايام الجمع والعطل الرسمية فيكون الحد الاعلى فيها اربع عشرة ساعة ويجوز زيادة الحد الاعلى عند الضرورة بقرار من الامين العام .

١ - موظفو الفئة الاولى ٨٥٠ فلسا

٢ - الموظفون بالفئة الاولى والثانية ٨٠٠ فلس

٣ - الموظفون من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ٧٥٠ فلسا

٤ - الموظفون من الدرجة الثامنة والتاسعة والسادسة ٧٠٠ فلس

٥ - السواقون ٦٥٠ فلسا

٦ - المراسلون والحراس ومعمال النظافة ٦٠٠ فلس



٧ - يعطى الموظفون من الفئة الرابعة من غير الواردين في البندين ٦٤٥ حسب رواتبهم مقارنة برواتب الدرجات الواردة في البنود ٤٣، ٤٢، ٤١ السليقة .

المادة ١٦ - لا يصرف لرئيس وعضو لجان مدن الحجاج والاستراحات ومركز الحدود الذين ينتدبون للعمل فيها اثناء الموسم مكافأة تعادل علاوة السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او اي نظم يحل محله عن كل يوم عمل على ان لا يقل عمل العضو عن ثماني ساعات يوميا عدا ساعات الدوام الرسمي .  
ب - اذا كان مركز رئيس او عضو اللجنة في المكان الذي تقع فيه مدينة الحجاج والاستراحة او مركز الحدود فتصرف له مكافأة عن ساعات العمل الإضافي ويكون الحد الاعلى للمكافأة علاوة السفر المستحقة عن الليلة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به .

المادة ١٧ - يصرف لرئيس وعضو اللجنة المؤهلة للتخضير للحج واعضاء وافراد بعثات الحج سلفة بنسبة ٥٠٪ من المكافأة التي يستحقها قبل السفر ولا يصرف المبلغ المتبقي الا بعد تقديم تقرير من رئيس البعثة او اللجنة المؤهلة .

المادة ١٨ - اذا كلف اي موظف بعمل يتعلق بموسم الحج في الميدان فتصرف له مكافأة من ساعات العمل الإضافي بمعدل مكافأة ساعة ونصف عن كل ساعة عمل اضافي حسب نص المادة ١٥ من هذه التعليمات وعلى ان لا تتجاوز ساعات العمل الإضافي التي تخصب عنها المكافأة ست ساعات يوميا اما ايام الجمع والعطل الرسمية فيكون الحد الاعلى للمكافأة علاوة السفر المستحقة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به .

المادة ١٩ - للوزير بناء على تنسيب اللجنة صرف مكافأة لموظفي الدوائر الرسمية او غيرها الذين يقومون بخدمة الحجاج وانجز عملاتهم .

المادة ٢٠ - يتفق من حساب شؤون الحج على الامور المالية المتعلقة بالحج على النحو التالي :  
١ - المبلغ الذي لا يتجاوز ١٠٠٠ دينار يقرر من الامين العام .  
ب - المبلغ الذي يزيد على ١٠٠٠ دينار ولا يتجاوز ٥٠٠٠ دينار يقرر من الوزير .  
ج - المبلغ الذي يزيد على ٥٠٠٠ دينار يقرر من المجلس .  
د - للامين العام صرف سلف مالية لا تتجاوز الواحدة منها ١٠٠٠ دينار لتغطية اي نفقات تتعلق بموسم الحج ويتم تسديدها حسب الامور .  
هـ - للمجلس صرف مساعدات لشؤون الدعوة والمساجد في المملكة من حساب شؤون الحج بناء على تنسيب من الوزير .

المادة ٢١ - ١ - توقع مستندات الصرف من حساب شؤون الحج من الامين العام والمدير المالي ومحاسب شؤون الحج .  
ب - يعتمد الوزير الموظفين الموضعين بالتوقيع على التحاويل الصادرة على حسابات شؤون الحج لدى البنوك داخل المملكة وفي المملكة العربية السعودية مع مراعاة احكام النظام المالي .

المادة ٢٢ - يتم شراء اللوازم الخاصة بموسم الحج داخل المملكة وفق احكام نظام اللوازم المعمول به على النحو التالي :  
١ - بقرار من الامين العام .  
٢ - اذا كانت قيمة اللوازم او الاثاث لا تتجاوز مائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .  
٣ - اذا كانت قيمة الاثاث لا تتجاوز الف دينار عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .

ب - بقرار من الوزير .  
اذا كانت قيمة اللوازم والاثاث تزيد على الف دينار ولا تتجاوز ٥٠٠٠ دينار عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .

المادة ٢٣ - يتم شراء اللوازم والاثاث الضروري لاعمال بعثة الحج الاردنية في الديار المقدسة وفق الصلاحيات التالية :

١ - بقرار من رئيس البعثة :  
١ - اذا كانت اللوازم والاثاث لا تتجاوز مائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .  
٢ - اذا كانت قيمة اللوازم والاثاث لا تتجاوز الف دينار عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .

ب - بقرار من رئيس بعثة الحج .  
اذا كانت قيمة اللوازم والاثاث تزيد على الف دينار عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .

ج - للوزير بناء على تنسيب اللجنة ايجاد لجنة لشراء اي لوازم او اثاث لراكر البعثة في الديار السعودية عند الضرورة .

المادة ٢٤ - يتم شطب او اطلاق او بيع الاثاث واللوازم الخاصة بالبعثة في الديار السعودية بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية مع مراعاة احكام نظام اللوازم .

المادة ٢٥ - يتم اعتماد احد البنوك لشراء الرىالات السعودية اللازمة لتغطية النفقات المطلوبة للحجاج ولتغطية نفقات البعثة في الديار السعودية بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٢٦ - ١ - يتم استئجار مراكز لبعثة الحج الاردنية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفق الخطوات التالية :

١ - يشكل الوزير لجنة من موظفي الوزارة وفق ما جاء في المادة التاسعة من هذه التعليمات تتولى البحث عن عدد من العمارات تصلح ان تكون مقرا للبعثة ومفاوضة اصحابها على اجرتها السنوية وشروط تأجيرها وتقديم تقرير مفصل بذلك الى اللجنة .  
٢ - تدرس اللجنة التقرير المقدم من اللجنة المنصوص عليها بالبنود السابقة وتنسب للوزير الموافقة على استئجار العمارة التي يراها مناسبة .  
٣ - يجوز تشكيل اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة من اعضاء وافراد بعثة الحج الادارية اثناء موسم الحج عند الضرورة بقرار من الوزير .  
ب - يتم استئجار الخيام اللازمة لمراكز البعثة في عرفات ومنى بقرار من رئيس بعثات الحج او من يفوضه .

المادة ٢٧ - ١ - تضع اللجنة وصفا للمهام واعمال جميع العاملين في موسم الحج داخل المملكة وخارجها بما يضمن اداء الجميع لواجبهم في خدمة الحجاج وتسهيل مهامهم ورعاية شؤونهم على ان يعاد النظر فيها سنويا في ضوء ما يستجد .  
ب - تبلغ هذه المهام والاعمال الى جميع العاملين من موظفي الوزارة في موسم الحج كل حسب طبيعة عمله منذ تكميله بالمهام .  
ج - يتم عقد اجتماعات خاصة بالموظفين المرافقين لقوافل الحجاج قبل السفر بوقت كاف لبيان مهام اعمالهم خلال الموسم .

المادة ٢٨ - تعد مديرية الحج النماذج والسجلات التي تضبط عمل كل موظف في موسم الحج وتضمن المتابعة الدقيقة لانجاز الاعمال المطلوبة واتخاذ الاجراءات اللازمة بحسب المصيرين حسب الامور .  
المادة ٢٩ - اذا طرأت اي حلة لم تعالجها هذه التعليمات تعرض على اللجنة وترفع تنسيبها الى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٣٠ - تلغى التعليمات الادارية والمالية لموسم حج ١٤١٠ هـ واي تعديلات طرأت عليها .

قرارات صادرة من  
الديوان الخاص بتفسير القوانين  
قرار رقم ١ لسنة ١٩٩١

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء في كتابه رقم ٢-١٦٨٢٥ تاريخ ١٨-١٢-١٩٨٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في طلبه لتفسير الوارد من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بكتابة الوجه لرئيس الوزراء برقم ع-٦-٢٦٢٠٢ تاريخ ٤-١٢-١٩٨٩ الذي يطلب فيه تفسير الفقرة د من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ وببيل ما اذا كان الجمع بين راتب التقاعد المدني او العسكري وراتب رئاسة البلدية او اللجنة البلدية او المجلس القروي الذي اجازته المادة المذكورة يشمل الجمع بين العلاوة العائلية في كلا الراتبين ام انه يقتضي الانتصاف على علاوة عائلية واحدة .

وبعد الاطلاع على الكتالين المشمل اليها وتدقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي : -

الفقرة د من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تنص بالآتي : -

- بالرغم مما ورد في الفقرة ب من هذه المادة يجوز للمتقاعد المدني او العسكري الذي يعين رئيسا لبلدية او رئيسا للجنة بلدية او رئيسا لمجلس قروي ان يجمع بين راتبه التقاعدي والراتب الذي يتقاضاه من تلك الرئاسة .

وحيث انه لا يوجد في عبارات هذا النص او اي نص اخر في قانون التقاعد المدني اية دلالة على ان المقصود بعبارته - راتبه التقاعدي - هو التقاعد مع العلاوة العائلية ، بل على العكس من ذلك فان التعريف الوارد في المادة الثانية من قانون التقاعد يقتصر المعنى المقصود براتب التقاعد على الراتب الذي يخصص بموجب احكام هذا القانون .

وحيث ان العلاوة العائلية ليست من تخصيصات قانون التقاعد بل هي من تخصيصات تعليمات غلاء المعيشة للمتقاعدين ... فان ما ينبغي على ذلك انه لا وجه لاعتبار حكم المادة ٢٢-د موضوع البحث شاملا العلاوة العائلية مع راتب التقاعد لغايات الجمع بينه وبين راتب رئاسة البلدية او اللجنة البلدية او المجلس القروي .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان العلاوة العائلية للمتقاعدين هي من تخصيصات تعليمات غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٨١ التي اقرت ونظمت حق التقاعد في استيفاء العلاوات الشخصية والعلاوات العائلية . ولقد نصت المادة ٨-ج-١ من هذه التعليمات على انها لا تسري على المتقاعدين المستفيدين من البلديات الذين يتقاضون علاوة غلاء المعيشة بالاضافة الى رواتبهم الاساسية .. بما يعني ان العلاوات الشخصية والعائلية المقررة في هذه التعليمات للمتقاعدين لاتصرف لهم اذا كانوا مستفيدين من البلديات بما ينطبق على المتقاعدين الذين يعينون رؤساء للبلديات او اللجان البلدية .

ما تقدم يوضح انه لا يجوز للمتقاعد الذي يعين رئيسا لبلدية او لجنة بلدية او مجلس قروي ان يجمع بين الراتبين مع العلاوة العائلية لكل منهما بل يجب الانتصاف على علاوة عائلية واحدة هي الخصصة له كرئيس بلدية او رئيس لجنة بلدية او رئيسا لمجلس قروي .

وهذا ما تقرره بالاكثرية بشأن التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

مضو  
تألفي محكمة التمييز  
عبدالكريم خريس

مضو  
تألفي محكمة التمييز  
فايز المبيضين  
(مخالف)

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
عبدالكريم معاذ

مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية  
مدير الدائرة القانونية  
ماهون صلاح

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء

عيسى طمائي

قرار المخالفة المعطى من قاضي محكمة التمييز السيد فايز المبيضين في قرار التفسير رقم ١-١٩٩١م

بعد التدقيق والادالة والاطلاع على النصوص المتعلقة بطلب التفسير فاني اتفق مع الاكثرية المحترمة بان عبارة راتب التقاعد الواردة في المادة ٢٢ من قانون التقاعد الاساسي رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي انتهت اليها بلانص الوارد في طلب التفسير ، لاتشمل العلاوة السالفة لانها من تخصيصات تعليمات غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٨١ الا انني اخطف معها فيما يتعلق بتفسير الاستثناء الوارد في المادة ٨-ج-١ من هذه التعليمات حيث اعتبرت رئيس البلدية من المستخدمين في البلدية وانه بهذه الصفة يستثنى من استحقاق علاوة العائلة الواردة في التعليمات المنوه عنها ذلك لان نظام موظفي البلديات رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الصادر بمقتضى المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ عرف في مادته الثانية الموظف بأنه كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة وتستخدمه البلدية في خدمة داخله في ملاكها الخاص بالموظفين .

وان وظيفة رئيس البلدية بهذا التعريف لاتدخل في مفهوم الموظف او المستخدم وانه بالتالي غير مشمول بالاستثناء الوارد في المادة ٨-ج-١ من تعليمات غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٨١ وانه بصفتهم بتقاعد غير مستثنى بموجب هذه التعليمات فانه يستحق العلاوة العائلية المقررة بموجبها .

وفيما يتعلق بالعلوة المقررة بموجب نظام غلاء المعيشة لموظف البلديات رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ فاني اتفق مع الاكثرية المحترمة من حيث النتيجة وارى ان المتقاعد اذا عين رئيسا لبلدية او رئيسا لمجلس قروي فانه يستحق العلاوة التي يقرها مجلس الوزراء بناء على توصية وزير الداخلية سلفا ( وزير الشؤون البلدية ، سواء كانت هذه العلاوة وفق النظام السابق او بالشكل الذي يقره مجلس الوزراء .

والخلاصة فاني ارى ان التقاعد المدني او العسكري الذي يعين رئيسا لبلدية او رئيسا لمجلس قروي له ان يتقاضى العلاوة الواردة في تعليمات غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٨١ ويتقاضى العلاوة الواردة في نظام غلاء المعيشة لموظفي البلديات رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ اذا كان هناك قرار صادر عن مجلس الوزراء بالاستناد للمادة ٣٤-٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

قرار صدر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

المضو مخالف  
فايز المبيضين



## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩١

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٢٩٨-١ تاريخ ٨-٤-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل تفسير المادتين ٦٣ و ١٧٦ من قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ وبمقتضى ما يلي :-

١ - هل يجوز لمدير عام شركة ذات مسؤولية محدودة ان يتولى كممثل عن هذه الشركة منصب رئيس مجلس ادارة شركة مساهمة عليه تتعامل نفس الاعمال علما بان هذا الشخص ليس عضوا بهيئة الشركة الاولى .

٢ - هل يجوز لرئيس مجلس ادارة شركة مساهمة عليه صناعية او اي عضو او موظف فيها ان يكون عضوا بمجلس ادارة شركة مساهمة عليه اخرى من اعمالها انتاج وتجهيز المواد الخام او مواد التغليف للشركة الاولى سواء كان بصفته الشخصية او ممثلا لاحدى الشركتين في الشركة الاخرى .

وهل يتولر بذلك عناصر المصلحة المباشرة او غير المباشرة لهذا العضو بالعضو والمشاريع التي تعتمد مع الشركة .

وبعد الاطلاع على كتب وزير الصناعة والتجارة رقم م-٣٠٧١-٢٨ تاريخ ٢٨-٣-١٩٩٠ ، وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي :-

المادة ٦٣ من قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ تنص بالاتي :-

يحظر على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، او لاي مدير من اعضاء هيئة المديرين فيها التيلم باي من الاعمال التالية وذلك تحت طائلة عزله من ادارة الشركة والزامه بضمن الضرر الذي لحق بالشركة او الشركاء بسبب مخالفته لاحكام هذه المادة :-

١ - تولي وظيفة في شركة اخرى ذات غايات مماثلة للشركة الا بموافقة الهيئة العامة باغلبية ٧٥٪ على الاقل من الحصص في رأسمال الشركة سواء اكلت تلك الوظيفة باجر او بدون .

ب - ممارسة اي عمل مماثل لاعمال الشركة سواء لحصله او لحصله الغير باجر او بدون .

الا بموافقة الهيئة العامة باغلبية ٧٥٪ على الاقل من الحصص في رأس المال .

والمادة ١٧٦ من القانون المشار اليه تنص ....

ب - لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة او مديرها العام ان يكون عضوا في مجلس ادارة شركة مشابهة في اعمالها للشركة التي هو عضو في مجلس ادارتها او ممثلة لها في غاياتها او تتنافسها في اعمالها كما لا يجوز له ان يقوم باي عمل مماثل لاعمالها .

ج - لا يجوز ان يكون لرئيس مجلس الادارة او احد اعضاءه او المدير العام او اي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعتمد مع الشركة او لحصلها .

يتضح من نص الفقرة ١-أ من المادة ٦٣ المشار اليها انه لا يجوز لمدير شركة ذات مسؤولية محدودة ان يتولى القيام باعباء وظيفية في شركة اخرى ذات غايات مماثلة .

وحيث ان تعاطي الشركتين لنفس الاعمال يعني ان غاياتهما متماثلة فلان ما ينبغي على ذلك انه لا يجوز لمدير عام شركة ذات مسؤولية محدودة ان يتولى بنفس الوقت منصب رئيس مجلس ادارة شركة مساهمة عليه تتعامل نفس الاعمال سواء اكان عضوا في هيئة الشركة الاولى ام لا ، الا بموافقة الهيئة العامة باغلبية ٧٥٪ من اصحاب الحصص في رأس المال .

وهذا هو جواب السؤال الاول .

وعن السؤال الثاني وبالنسبة للشق الاول منه نجد انه بالرجوع الى نص المادة ١٧٦ المشار اليها والتي ينصرف حكمها الى الشركات المساهمة عليه يتبين ان نص الفقرة ب منها يحظر على شخص واحد ان يجمع بين مسؤوليتين اداريتين في شركتين من شركات المساهمة عليه اذا تشابهت اعمالها او تماثلت غاياتها او تحقق التنافس بين هذه الاعمال والغايات .

وحيث ان غايات الشركة الثانية في السؤال المطروح هي القيام بانتاج وتجهيز المواد الخام ومواد التغليف التي تحتاجها الشركة الصناعية الاولى في اعمالها فان اعمال الشركتين وغاياتهما تتصان بالأكمل وليس بالمتائل كما ان العلاقة بينهما تقوم على التماسك وليس على التنافس وعلى ذلك فحكم الحظر المنصوص عليه في المادة ١٧٦-ب لا ينطبق على هذه الحالة وبالتالي فيجوز لرئيس مجلس ادارة شركة مساهمة عليه صناعية او اي عضو او موظف فيها ان يكون عضوا بمجلس ادارة شركة مساهمة عامه اخرى تعمل في انتاج وتجهيز المواد الخام او مواد التغليف للشركة الاولى .

وعن الشق الثاني من السؤال الثاني فمن حيث ان المصلحة المقصودة في الفقرة ج من المادة ١٧٦ هي المصلحة الشخصية لعضو مجلس الادارة .

ومن حيث ان مردود المشاريع والعقود التي تعتمد بين الشركتين في مثل هذا التعامل يدخل ميزانية الشركة الموردة ولا يدخل ذمة العضو كما انه ليس لعضو مجلس ادارة شركة مساهمة عليه اي حق مباشر في اموال الشركة فان عناصر المصلحة لرئيس مجلس الادارة او لعضو مجلس الادارة او للمدير العام او الموظف في الشركة بالعمى المقصود في الفقرة ج المشار اليها لا توافر في مثل هذا التعامل .

وعلى هذا فنفس النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ . المواسم ق ٢-٥-١٩٩١ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
فاضل محكة التمييز	فاضل محكة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عبد الكريم خريس	فايز المبيضين	عبد الكريم معلا
عضو	عضو	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
مندوب وزارة الصناعة والتجارة	سميد حياصات	عيسى طهاني

## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم - ٣ - لسنة ١٩٩١

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء في الكتابين الصادرين عنه الاول - برقم ت-١-٥٥٧١ تاريخ : ١٢-١-١٩٩٠ والثاني - رقم ت-٢-١٤٥٥٩ تاريخ ٢٨-١-١٩٩٠ الذي ورد كملحق للاول ... فقد اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير بعض نصوص قانون التقاعد المدني رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩ وبين ما يلي :

١ - اذا كان الموظف معينا في وظيفة من وظائف الدولة بموجب عقد ينص على اخضاع مدة العقد للتقاعد فهل يجوز اضافة الخدمة المنصوص عليها في العقد للخدمة المقبولة للتقاعد اذا كان عمر الموظف تجاوز الخامسة والستين او اربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد .

٢ - هل يجوز ضم هذه الخدمة اذا لم يكن مكمل اربعين سنة خدمة وعمره تجاوز الخامسة والستين .

٣ - هل يجري احتساب التقاعد للموظف بعقد الذي تجاوز الخامسة والستين من العمر والاربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد على اساس الراتب الخاضع للتقاعد الموضح بالمعتمد .

وبعد الاطلاع على كتابي رئيس ديوان المحاسبة رقم ١٧-٥٨-٢٨١٨ تاريخ ٢٣-١١-١٩٨٩ ورقم ١٧-٥٨-١١٢٢ تاريخ ٢-٤-١٩٩٠ وكتاب وزير المالية رقم ١٧-١-١٦٥٤٦ تاريخ ٧-١١-١٩٩٠ وتطبيق النصوص القانونية يتبين :

١ - الفترة د من المادة الرابعة من قانون التقاعد المدني نصت على ان الموظفين المعيّنين بمقتضى عقود وكثروا بموجب شروطها تابعين للتقاعد فيعتبرون تابعين للتقاعد .

٢ - ونصت الفقرة ب من المادة الخامسة منه على ان الخدمة التي يقضيها الموظفون الوارد ذكرهم في المادة الرابعة من هذا القانون تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد .

٣ - ونصت الفقرة ب من المادة ٧ منه على ان الخدمات التي يقضيها الموظف بعد اكتماله الستين من عمره لا تعتبر مقبولة للتقاعد على ان تراعى في ذلك احكام المادة ١٢ من هذا القانون . كما نصت الفقرة ج منها على ان الخدمات التي تزيد عن اربعين سنة من الخدمة المقبولة للتقاعد لا تعتبر خدمات مقبولة للتقاعد .

٤ - والمادة ١٢ منه تنص بالاتي :

١ - حين اكتمال الموظف الستين من عمره او حين اكتماله اربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد يجيب احلته على التقاعد .

ب - يحال الموظف الذي تنطبق عليه الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء الا اذا راي المجلس لاسباب تعود للصحة العامة ابقاءه في الخدمة لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات .

٥ - والمادة ١٩ منه تنص :

- يحسب راتب التقاعد الشهري للموظف الذي يستحق التقاعد على اساس ضرب مجموع عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في راتبه الشهري الاخير، وتقسيم حاصل الضرب على ٤٨٠ ولا يجوز ان يتجاوز راتب التقاعد الشهري في اية حال راتب الموظف الشهري الاخير .

يستفاد من نص المادة ١٢-ب المشار اليها ان خدمة الموظف المصنف تنتهي باكتماله الستين من العمر الا اذا وافق مجلس الوزراء على التمديد حتى اكتماله الخامسة والستين من العمر كحد اعلى . كما يستفاد من نص المادة ٥-ب انه نص مطلق في اعتبار خدمة الموظف العقدية خدمة مقبولة للتقاعد اذا نص العقد على ذلك .. الا ان دليل التقييد لهذا الحكم المطلق ورد بنص المادة ٧ منه التي استثنيت من حكم المادة ٥-ب ثلاث حالات هي :

الاولى : الخدمة التي يؤديها الموظف المتعاقد بعد اكتماله الستين من العمر اذا لم يستعمل مجلس الوزراء صلاحيته في التمديد فهي خدمة لا تعتبر مقبولة للتقاعد .

الثانية : الخدمة التي يؤديها الموظف المتعاقد بعد اكتماله الخامسة والستين من العمر اذا استعمل مجلس الوزراء صلاحية التمديد المنصوص عليها في المادة ١٢ منه . وهذه الخدمة ايضا لا تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد .

الثالثة : الخدمة التي يؤديها الموظف المتعاقد زيادة على اربعين سنة من الخدمة المقبولة للتقاعد ولها نفس الحكم السابق .

وحيث ان كلا من هذه الحالات مستقلة عن بعضها وليس ثمة ارتباط بينها . كما ان المعنى المستفاد من عدم اعتبار الخدمات المعنية فيها خدمات مقبولة للتقاعد انه لا يجوز ضمها الى الخدمات المقبولة للتقاعد .

فان ما ينبغي على ذلك انه لا يجوز اضافة الخدمة العقدية للخدمة المقبولة للتقاعد بعد اكتمال الموظف الخامسة والستين من العمر او بعد اكتماله اربعين سنة من الخدمة .. كما لا يجوز ضم مدة الخدمة العقدية للخدمة المقبولة للتقاعد بعد اكتمال الموظف الخامسة والستين سواء كان قد اتم اربعين سنة من الخدمة او لم يتم جوابا على السؤالين الاول والثاني .

وعن السؤال الثالث من حيث ان نص المادة ١٩ المشار اليها اعلاه اوجب حساب التقاعد على الراتب الشهري الاخير للموظف دون تحديد ، فيجري حسبه على الراتب الشهري الاخير سواء اكان الراتب من خدمة ممتننه او خدمة عقدية شريطة ان ينص العقد على اخضاع مدة الخدمة العقدية للتقاعد وعلى ان يكون الراتب الاساسي المعين في العقد في حدود سلم الرواتب الاساسية لموظفي الدولة بموجب الانظمة السارية .

وعلى هذا نفس النصوص المطلوب تسيرها .

قرار صادر بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٤١١ هـ . الموافق ٢-٥-١٩٩١ م .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز	قاضي محكمة التمييز
عبدالكريم مصلح	فايز البياضي	عبدالكريم خريس

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	عضو	عضو
ميسر طرابلس	مندوب وزارة المالية	صباحي الحسن